اقتصاد

الحرب تزيد أوجاع اقتصاد لبنان

توقع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، أمس الخميس، تقلّص الاقتصاد اللبناني بشكل إضافي في عام 2024 بسبب الظروف الجيوسياسية، لا سيّما التصعيد الراهن بين إسرائيل وحزب الله على خلفية الحرب في قطاع غزة. وسيتقلّص الاقتصاد بنسبة 1% خلال السنة الجارية، بحسب ما توقعه المصرف الأوروبي، في تبدّل جذري عن تقديراته في مايو/أيار الماضي، حين رجّح تحقيق لبنان نمواً طفيفاً في 2024. وكانت للحرب المتواصلة منذ نحو عام بين إسرائيل وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في قطاع غزة، تداعيات اقتصادية على الدول المجاورة، ومنها لبنان.

وفي الأيام الأخيرة، صعّدت إسرائيل من غاراتها الجوية على مناطق واسعة في لبنان، معلنة ضرب أهداف تابعة لحزب الله الذي كانت تتبادل وإياه القصف عبر الحدود منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وقالت كبيرة اقتصاديي البنك، بييتا يافورتشيك، لوكالة فرانس برس، إن «أي تصعيد سيلقي حتماً بثقله على النمو». وقال البنك الأوروبي في تقرير إن لبنان الذي يعاني منذ أعوام من انهيار اقتصادي وارتفاع حاد في التضخم، خسر أكثر من 40% من ناتجه المحلي الإجمالي منذ عام 2018. وأشار إلى أن «المأزق السياسي والجمود في إنجاز إصلاحات أساسية يواصلان عرقلة التعافي الاقتصادي».

يذكر أن الاقتصاد اللبناني يعاني من أزمات طاحنة، أدت إلى عجز الحكومة في أغسطس/آب الماضي، عن توفير فاتورة توريد الوقود المخصص لتوليد الطاقة الكهربائية، قبل أن تسارع الجزائر إلى مدّ البلاد بشحنة لتوفير الطاقة. كذلك يدخل لبنان مرحلة جديدة من الصراع مع إسرائيل، في وقت تتراجع العملة المحلية (الليرة) إلى متوسط 89 ألفاً أمام الدولار الواحد، مقارنة بـ 1500 ليرة قبل عدة سنوات. هذا التدهور في سعر الصرف جعل البلاد من أكثر دول العالم ارتفاعاً في نسب التضخم خلال السنوات الأربع الماضية، بنسبة تجاوزت 100% سنوياً، وفق بيانات البنك الدولي. كما أن ودائع اللبنانيين تآكلت بفعل هبوط أسعار الصرف، وهو ما يعقّد من قدرتهم على إدارة مصروفاتهم العائلية إن اتسع الصراع مع إسرائيل ليشمل عموم لبنان.

وتعيش الجبهة اللبنانية حرباً بين حزب الله والاحتلال الإسرائيلي منذ 8 أكتوبر الماضي، بالتزامن مع بدء عملية طوفان الأقصى، أسفرت عن استشهاد أكثر من 1200 شخص في لبنان، وجرح ما يزيد عن 5 آلاف ونزوح نحو 300 ألف، علماً أن الأرقام بما خصّ النازحين لا تزال متضاربة ومتفاوتة بين الإدارات والوزارات المعنية لبنانياً.

وتعتمد إسرائيل تصعيداً موسّعاً غير مسبوق منذ يوم الاثنين أسفر عن تهجير الآلاف، واستشهاد ما يزيد عن 600 شخص، إذ وصلت نيرانها إلى مناطق لم تضربها حتى في حرب يوليو/تموز 2006، فيما يوسّع حزب الله بدوره عملياته العسكرية ويدخل إلى ميدان المعركة أسلحة جديدة ضرب بها شمالي حيفا وضواحي تل أبيب.

(العربي الجديد، فرانس برس)

(Getty)

برنامج لتنشيط أسواق الصين

حققت الصين تقدماً كبيراً في دفع ترقيات المعدات على نطاق واسع وتجارة السلع الاستهلاكية، ما عزز الاستثمار والاستهلاك. وكشفت الصين، في شهر مارس/ آذار الماضي، النقاب عن خطة عمل لتنفيذ برنامج التجديد لتوسيع الطلب المحلي ودعم الاقتصاد، وعززت دعم السياسات في شهر يوليو/تموز الماضي، بضخ أموال إضافية بقيمة 300 مليار يوان (حوالي 42,73 مليار دولار) عبر سندات خزانة خاصة طويلة الأجل.

وفي هذا السياق، عقدت السلطات المختصة في الصين ثلاثة مؤتمرات صحافية متتالية ما بين يومي الاثنين والأربعاء الماضيين، لتقديم نظرة عامة شاملة على البرنامج، ما يؤكد التزام الحكومة بتنشيط السوق الضخمة. وحقق البرنامج نمواً لافتاً؛ حيث دفع بشكل فعال نمو الاستثمار، وأطلق العنان أمام إمكانات الاستهلاك وتحسين الرفاهية ودفع التنمية الصناعية.

لقطات

المؤشر نيكي يقفز بنحو 3%

قفز المؤشر نيكي الياباني نحو 3% أمس، بدعم من أسهم شركتي الرقائق العملاقتين طوكيو إلكترون وأدفانتست التي اقتفت أثر نظيرتها في الولايات المتحدة وانخفاض الين الذي عزز اسهم شركات التصدير. وارتفع المؤشر نيكي 2,79% إلى 38925,63 نقطة، مسجلا اكبر مكسب يومي منذ 12 سبتمبر. وبذلك سجل المؤشر القياسي مكاسب في خمس من الست جلسات السابقة. كذلك صعد المؤشر توبكس الاوسع نطاقاً 2,66% إلى 2721,12 نقطة. وقال الخبير في دايوا للاوراق المالية: «مكاسب اسهم الرقائق الاميركية، كينتارو هاياشي، وخصوصاً تلك التابعة لميكرون، دعمت اسهم الرقائق اليابانية».

«سبايس إكس» تتأهب لضخ استثمارات في فيتنام

تخطط شركة «سبايس إكس» التابعة للملياردير إيلون ماسك، لاستثمار 1,5 مليار دولار في فيتنام، وهي دولة تسعى لتعزيز جاذبيتها لاستثمارات أكبر الشركات في العالم، على ما أعلنت وكالة الأنباء الفيتنامية الرسمية. وقال نائب الرئيس للشؤون العالمية والحكومية في «سبايس إكس» تيم هيوز، إن فيتنام تمتلك إمكانات عالية في ما يتعلق بـ«خطة الإنترنت بالأقمار الاصطناعية» الخاصة بالشركة، مشيراً إلى ان سبايس إكس تعتزم استثمار 1,5 مليار دولار في البلاد، وذلك على اثر اجتماع مع الامين العام للحزب الشيوعي الفيتنامي تو لام الذي يزور نيويورك هذا الاسبوع.

سويسرا تخفض أسعار الفائدة إلى 1%

خفض البنك الوطني السويسري أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس أمس، للمرة الثالثة خلال العام، متوافقاً مع خطوات خفض تكاليف الاقتراض من قبل البنك المركزي الأوروبي وبنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، وترك الباب مفتوحاً لمزيد من تخفيضات الأسعار مع تباطؤ التضخم بشكل حاد. وخفض البنك الوطني السويسري سعر الفائدة إلى 1%، وهو أدنى مستوى منذ أوائل عام 2023، كما توقع المحللون في استطلاع أجرته رويترز. وكان الخفض ثالث تخفيض من نوعه هذا العام وفق «رويترز». والقرار هو الأخير في فترة ولاية رئيس البنك الوطني السويسري توماس جوردان.

طلب غير مسبوق على الذهب والدولار في الضفة الغربية

أصدرت سلطة النقد الفلسطينية، أول من أمس، تعليمات جديدة للمصارف بشأن هامش سعر الصرف المسموح استيفاؤه على عمليات بيع وشراء العملات، مؤكدة أن لا تغيير على حدود السحب والإيداع بكافة العملات المتداولة. وتزامن ذلك مع ارتفاع في الطلب المحلي على الذهب، وبالتحديد المعدن الأصفر المصنع لأغراض الاستثمار، مثل الأونصة والليرة الذهبية. وحسب وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، طلبت سلطة النقد من المصارف التأكد من توفر النقد بالعملات المتداولة في السوق الفلسطينية في أجهزة الصراف الآلي، وتغذيتها بعملتي الدينار والدولار بشكل مستمر لتلبية احتياجات العملاء، وعدم وضع أية محددات إضافية على عمليات الإيداع والسحب من الصرافات الآلية بكافة العملات. وأهابت سلطة النقد بالجمهور الإبلاغ الفوري عن أية حالات تتعلق بعدم توفر العملات في الصرافات الآلية. ومنذ أكثر من أسبوع، تشتري محال صرافة عاملة في الضفة الغربية النقد الأجنبي (الدولار والدينار الأردني)، بأسعار تفوق الهوامش المسموح التحرك فيها، مقارنة مع أسعار الشاشة الصادرة عن «بنك إسرائيل» (المركزي).

والشيكل هو العملة الرئيسة في السوق الفلسطينية، إلى جانب الدولار والدينار الأردني، واليورو الأوروبي بنسبة أقل. وبينما أعلنت سلطة النقد الفلسطينية بيانين منفصلين حول إجراءات قامت بها لمنع محال الصرافة من تداول العملات بهوامش تفوق الحدود المسموح بها، إلا أنها لم تذكر أسباب فروقات أسعار الصرف. وقالت مصادر مصرفية إن هناك عدة أسباب اجتمعت في آن واحد ضغطت على وفرة النقد الأجنبي في أسواق الضفة الغربية، وزيادة الطلب عليه. فأولاً، تم غلق المعابر بين الأردن وفلسطين لمدة أسبوعين تقريباً، بعد مقتل ثلاثة إسرائيليين على معبر «اللنبي» الإسرائيلي، من قبل مواطن أردني، إذ يعد الأردن مصدراً للدينار والدولار في الضفة الغربية. وفي السوق الفلسطينية، تنشط خمسة بنوك أردنية من أصل 13 عاملة، وهي: البنك العربي، البنك الأهلي الأردني، بنك الإسكان، بنك الأردن، بنك القاهرة عمان. بينما السبب الثاني، كان عمليات طلب على الدولار من فلسطينيين في الضفة الغربية وفلسطينيي الداخل (عرب إسرائيل)، بعد أن كشفت صحيفة غلوبس المختصة بالاقتصاد الإسرائيلي، مقترحاً بين يدي رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عن مقترح لسحب فئة 200 شيكل (54 دولاراً) من الأسواق.

(العربي الجديد، الأناضول)

حرب لبنان وبرود الأسواق العالمية

مصطفى عبد السلام

تعيش منطقة الشرق الأوسط في وادٍ والأسواق العالمية في وادٍ آخر، فرغم توقعات مؤسسات كبرى حدوث قفزات في أسعار النفط والذهب، وغيرها من السلع في حال توسعة دائرة الحرب في المنطقة وامتدادها إلى لبنان، إلا أن ردة فعل الأسواق على الهجوم العنيف الذي شنه جيش الاحتلال على لبنان لم تكن له ارتدادات عنيفة على أسواق الطاقة والمعادن النفيسة والأغذية وغيرها، فأسعار النفط شهدت تراجعاً أمس بما يزيد عن الدولارين، وتخلت عن مكاسبها السابقة بعد أنباء عن تأهب السعودية، أكبر المصدرين للخام، لزيادة الإنتاج.

والبورصات العالمية شهدت تحسناً، حتى أسواق المال الخليجية ارتفعت أمس، ومنها السعودية وقطر والكويت، بل إن مؤشر سوق دبي المالي اخترق مستوى 4500 نقطة لأول مرة منذ 2014.

وامتد التحسن إلى سوق العملات المشفرة، حيث ارتفعت الأسعار في ظل تحسن معنويات المؤسسات الاستثمارية تجاه بيتكوين، وتوسع الاقتصادات الرئيسية في خفض الفائدة. وفي أسواق المعادن صعدت الفضة لأعلى مستوياتها منذ 2012. وواصلت أسعار الذهب تسجيل مستويات قياسية جديدة حيث ارتفعت إلى 2700 دولار للأونصة، مدفوعة بتوقعات مواصلة البنك الفيدرالي خفض الفائدة بنسبة أكبر قد تفاجئ الأسواق، وضعف الدولار، واستمرار المخاوف المتعلقة بانزلاق الاقتصاد الأميركي، نحو الركود. ومع اقتراب الانتخابات الأميركية يرتفع منسوب عدم اليقين، مما يعزز الطلب على الذهب كملاذ آمن.

هناك عدد من الأسباب التي يمكن أن تفسر حالة برود أسواق العالم تجاه زيادة الاضطرابات العنيفة، والمخاطر في المنطقة، أولها أن إيران لم تنخرط بشكل مباشر في الحرب الدائرة بين إسرائيل وحزب الله، ولم تدخل في مواجهات مباشرة مع إسرائيل، بل تواصل الحرب عبر وكلاء في المنطقة. وبالطبع فإن إي إشارة من طهران على انخراطها في حرب مباشرة يمكن أن تحدث قفزات عنيفة في أسواق النفط، حيث إن إيران منتج كبير للنفط، فهي تنتج ما يقرب من 3,6 ملايين برميل يومياً. وثاني أسباب البرود أن إسرائيل ولبنان لا يمتلكان نفطاً، ولا يمكن أن يؤثرا في أسواق النفط، بل مستوردان، وأسواق الطاقة مطمئنة لتدفق صادرات النفط من الخليج والعراق وإيران. أما ثالث الأسباب فهو عدم توسعة دائرة الحرب لتمتد إلى بيروت واجتياح لبنان برياً، فرغم حدة الضربات بين حزب الله وإسرائيل لا تزال الحرب «مهندسة»، ولم تمتد إلى المواقع الاستراتيجية مثل المطارات والموانئ ومواقع إنتاج الغاز. والرابع يكمن في أن اهتمامات المستثمرين هذه الأيام تركز أكثر على ما يحدث داخل أروقة البنك الفيدرالي، وترقب صدور أي إشارات تتعلق بمسار خفض الفائدة.

مقابلة

أجراها
يوسف ابو وطفة

قال المنسق العام لحركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات عليها (BDS) محمود نواجعة في مقابلة مع «العربي الجديد» إن حجم الاستجابة الشعبية لدعوات مقاطعة الاحتلال ومنتجاته كان جيداً منذ بداية الحرب الإسرائيلية على غزة في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023

محمود نواجعة

80% من الشركات الإسرائيلية الناشئة تضررت بفعل المقاطعة

ندعو إلى إسقاط المعاهدات مع إسرائيل وإنهاء التطبيع

■ ما هي أبرز النشاطات التي قامت بها حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات عليها (BDS) منذ بدء حرب الإبادة على شعبنا في غزة؟

منذ بداية الحرب على شعبنا في قطاع غزة، دعت اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل، أوسع تحالف في المجتمع الفلسطيني، وقيادة حركة المقاطعة (BDS) عالمياً، للمشاركة في كافة الفعاليات والحملات الشعبية المساندة لأهلنا في قطاع غزة، والاستمرار في الحشد والضغط رافعين مطالب بوقف العدوان (إطلاق النار) الفوري، وفتح معبر رفح وإدخال المساعدات الطارئة لقطاع غزة بشكل فوري، بما يشمل الوقود والكهرباء وتوفير الحماية الدولية لشعبنا.

وذلك جنباً إلى جنب مع تعزيز حملات مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها على كل الأصعدة، بدءاً بمقاطعة الشركات المتورطة في نظام الاستعمار والأبارتهايد الإسرائيلي، ووصولاً إلى المقاطعة الأكاديمية والثقافية والفنية والرياضية لهذا العدو، إضافة إلى تكثيف حملات التصدي الشعبي لكل أشكال التطبيع في الوطن العربي وتصعيد حملات الحظر العسكري وفرض العقوبات الموجّهة عالمياً، وحشد النشطاء وتزويدهم بأدوات فعالة للضغط على صناع القرار في بلدانهم.

■ ماذا عن حجم تجاوب الشعوب مع حملات المقاطعة على الصعيدين العربي والدولي؟

حظيت حملات المقاطعة بتفاعل كبير منذ بداية الحرب الإبادية الإسرائيلية ضد شعبنا في غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، وشاهدنا نهوضاً جماهيرياً واسعاً يهدف إلى تكبيد بعض أهم الشركات المتواطئة في الجرائم الإسرائيلية خسائر بسبب تواطئها، من خلال تفعيل سلاح المقاطعة وسحب الاستثمارات ضد الجهات التي أبدت أو دعمت إبادة شعبنا في قطاع غزة المحاصر.

وأدلينا الآن أرضية شعبية خصبة لنشر الوعي حول الحملات المستهدفة التي تعمل عليها حركة مقاطعة إسرائيل، والتي تعني التركيز على عدد محدّد من الأهداف الأكثر تواطؤاً والأكثر أهمية، من أجل مضاعفة الأثر، سواء كانت في أوقات تصعيد العدوان على الشعب الفلسطيني.

وبطبيعة الحال يرتفع الزخم لتفعيل أداة المقاطعة في أوقات تصعيد جرائم الاحتلال لأنها أهم سلاح شعبي يستطيع الجميع أن يمارسه بسهولة حول العالم. وتعتبر حركة المقاطعة اليوم من الأشكال الرئيسية للمقاومة الشعبية والمدنية الفلسطينية، كما تعتبر أهم حركة تضامن عالمية على الإطلاق مع نضال شعبنا من أجل حقوقنا غير القابلة للتصرف، وأهمها عودة اللاجئين والتحرر من الاستعمار وتقرير المصير.

■ إلى أي مدى تأثر الاحتلال الإسرائيلي بالمقاطعة؟ وما أبرز القطاعات التي انعكست عليها؟

نحن نعلم أن هذا النظام الاستعماري عصبه الاقتصادي هو الشركات الناشئة... ويشهد الاقتصاد الإسرائيلي تراجعاً وضرراً بوتيرة متسارعة، وقد لعبت حركة المقاطعة دوراً جزئياً في ذلك من خلال إظهار وجه إسرائيل الحقيقي بأنه نظام استعماري إبادي متوحش، مما ضرب سمعة «وسم إسرائيل» (Brand Israel) ككل (حملة تديرها حكومة الاحتلال لتحسين صورة إسرائيل).

فمنذ السابع من أكتوبر، عانت أكثر من 80% من الشركات الناشئة (start-ups) الإسرائيلية من الأضرار، مع إعلان أن أكثر من 50% من تلك الشركات لديها من المال ما يكفي لستة أشهر إضافية فقط. وسجل نمو رأس المال المستثمر في الشركات الإسرائيلية انخفاضاً نسبته 32% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2024.

وخلص استطلاع للرأي أجري في حزيران/ يونيو 2024 (شمل 15 ألف مستهلك في 15 بلداً) إلى أن واحداً من كل ثلاثة أشخاص يقاطعون ماركات تجارية بسبب الإبادة الجماعية التي يرتكبها النظام الإسرائيلي بحق 2,3 مليون فلسطيني في غزة.

ويواجه نظام الاستعمار الاستيطاني والإبادي الإسرائيلي انهياراً اقتصادياً، مع سحب أكبر الصناديق الاستثمارية والصناديق السيادية استثماراتها من السندات والأصول الإسرائيلية. على سبيل المثال:

1. في فبراير/ شباط الماضي، أعلن الصندوق السيادي النرويجي، الذي تبلغ قيمة استثماراته العامة 1,6 تريليون دولار، عن سحبه جميع استثماراته من السندات الحكومية الإسرائيلية (Israel Bonds). وكان شركاء حركة مقاطعة إسرائيل من النقابات العمالية النرويجية البارزة قد أطلقوا حملة ضغط على مدى سنوات للمطالبة بسحب هذه الاستثمارات.

2. في يونيو/ حزيران الماضي، وفي أحد أكبر إنجازات حركة مقاطعة إسرائيل حتى الآن، أسهمت الحركة في تراجع شركة إنتل (Intel) عن بناء مصنع جديد بقيمة 25 مليار دولار في مستعمرة كريات غات الإسرائيلية، وفقاً لمصادر إعلامية مالية إسرائيلية. ولا تزال «إنتل» متواطئة إلى حد بعيد في رفد الميزانية الحربية الإسرائيلية، وبالتالي دعم ماكينة الإبادة الجماعية المستمرّة ضد 2,3 مليون فلسطيني في قطاع غزة.

3. في يونيو الماضي، سحبت أكبر شركة استثمار للتقاعد في النرويج (KLP) استثماراتها البالغة 69 مليون دولار من شركة كاتربيلر (Caterpillar) الأميركية لتواطئها في جرائم الحرب الإسرائيلية.

4. في أغسطس/ آب الماضي، تخلّص أكبر صندوق تقاعد خاص في المملكة المتحدة (USS) من أكثر من 100 مليون دولار من الأصول الإسرائيلية، بما في ذلك السندات الحكومية الإسرائيلية، بعد ضغوط مستمرّة من أعضائه، وبالذات من نقابة أساتذة الجامعات (UCU).

■ هل هناك تقديرات مالية ونسب مئوية بحجم التراجع؟

حققت حملات المقاطعة نجاحات كبيرة في المنطقة العربية -على سبيل المثال- مما أجبر عدداً من الشركات على إغلاق فروعها، ودفع عواصم عدّة حول العالم لإلغاء تعاونها مع البلديات الإسرائيلية.

ويمنع نظام الأبارتهايد الإسرائيلي صدور آبّة أرقام، وهذا جزءٌ من حربه النفسية، ولكن تخفيض التصنيف الائتماني لدولة الاحتلال ينذر بشكل وحجم التراجع في الاستثمارات الأجنبية، والمقاطعة الاقتصادية التي مُنيت بها مُنتجات المستعمرات الإسرائيلية غير القانونية.

■ ما هي الاختلافات بين الأنشطة المحلية والعربية والدولية؟

تختلف الأنشطة باختلاف المكان والمساحة وطبيعة العمل، فمن مبادئ حركة المقاطعة الحساسية للسياق. ونطالب شعبنا الفلسطيني بمقاطعة منتجات العدو الإسرائيلي، إلا تلك السلع الأساسية التي لا توجد بدائل لها بسبب الاحتلال، كما نعمل على إنهاء التعامل معه بأي شكل باستثناء الحالات القسرية التي يفرضها الاحتلال. من ضمن ذلك، ندعو لرفض التعامل مع وسائل الإعلام التي تنقل السردية الإسرائيلية والصهيونية، وتكثيف الضغط الشعبي على المستوى الرسمي الفلسطيني للالتزام بالإجماع الوطني بدءاً بوقف ما يسمى بـ«التنسيق الأمني» المشين.

غريباً: ندعو شعوبنا إلى مقاطعة الشركات الأكثر تواطؤاً، وإلى تكثيف الضغط على حكوماتها من أجل قطع العلاقات مع العدو الإسرائيلي، وفرض العقوبات عليه وسحب الاستثمارات من الشركات المتواطئة في جرائمه. كما نطالب الشعوب العربية بتكثيف الضغوط على الجهات والمؤسسات والجامعات التي تدعم العدو الإسرائيلي. ونعمل مع شركائنا على مناهضة التطبيع بكل أشكاله، وتنظيم الاحتجاجات والأنشطة والفعاليات السلمية، كلٌ في سياق عمله، التي ترمي إلى تعطيل سير الأعمال على النحو الاعتيادي.

دولياً: تدعو حركة المقاطعة إلى ممارسة أقصى قدر من الضغط الشعبي والمؤسساتي على جميع الدول والأمم المتحدة والهيئات الإقليمية من أجل:

- فرض حظر عسكري شامل على إسرائيل على الفور، بما في ذلك تصدير واستيراد ونقل الأسلحة والمعدات العسكرية والمواد ذات الاستخدام المزدوج، وكذلك إنهاء كافة أشكال التعاون العسكري بما فيها التدريب والأبحاث المشتركة والاستثمارات.
- فرض عقوبات قانونية موجّهة ضد إسرائيل، بما في ذلك العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية والمالية والأكاديمية.

الاحتلال يدمّر 80% من زراعة غزة

قال المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، أمس الخميس، إن تدمير إسرائيل مئات الدونمات المزروعة بالخضروات شمالي قطاع غزة يعكس إصرارها على إبادة الفلسطينيين جماعيًا هناك، من خلال فرض ظروف معيشية تؤدي بهم إلى الهلاك الجسدي والتجويع وتدمير الموارد التي لا غنى عنها للبقاء، وحرمانهم من الإنتاج الزراعي في وقت تواصل فيه حصار القطاع بشكل غير قانوني وتقيد بشدة دخول الإمدادات الغذائية منذ نحو عام. وكانت قوات من جيش الاحتلال معزّزة بآليات عسكرية وجرافات قامت الثلاثاء الماضي بتجريف وتدمير عشرات الدونمات الزراعية التي أعاد المزارعون في بيت لاهيا شمالاً زراعتها وتجهيزها للاستفادة منها في ظل حرب التجويع. وأكد المرصد الأورومتوسطي في بيان أن هذا التدمير يأتي في إطار خطة منهجية إسرائيلية منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، حيث عملت القوات الإسرائيلية على إخراج قرابة 80% من مساحة الأراضي الزراعية عن الخدمة، إما بعزلها تمهيدًا لضمها للمنطقة العازلة بالقوة على نحو يخالف القواعد الآمرة بالقانون الدولي، أو من خلال تدميرها وتجريفها.

سيرة

- محمود نواجعة من مواليد عام 1986.
- ولد في مدينة بيت جنوب الخليل بالضفة الغربية المحتلة.
- حاصل على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة القدس.
- عضو مجلس إدارة الحملة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان.
- أحد مؤسسي منتدى الشباب الفلسطيني.
- المنسق العام لحركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS).

تجارة

«قبضة حديدية» بين الجزائر وأوروبا لمراجعة اتفاق الشراكة

ترتبط الجزائر والاتحاد الأوروبي باتفاق شراكة دخل حيز التنفيذ في 1 سبتمبر/ أيلول 2005، إلا أن الفترات الأخيرة شهدت خلافات حادة بين الطرفين بدأت بشكولاتة المرجان وانتهت باللحم الحلال، قد تدفع إلى إعادة النظر في الاتفاق

الجزائر ـ **محمد وانى**

ظهرت مؤشرات قوية لقبضة حديدية تجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بدأت بشكولاتة المرجان التي ذاع صيتها ومنعت من دخول بلدان القارة العجوز، وانتهت بانتقادات حادة من بروكسل لإجراءات جزائرية تتعلق بوارداتها من اللحم الحلال من دول التكتل، قد تعجل بمراجعة سريعة لاتفاق الشراكة بينهما بعد نحو 20 عاما على دخوله حيز التنفيذ. وترتبط الجزائر والاتحاد الأوروبي باتفاق الشراكة الذي هو عبارة عن معاهدة تجارية وقع عليها عام 2002، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من سبتمبر/ أيلول 2005، خلال عهد الرئيس السابق الراحل عبد العزيز بوتفليقة.

وينص الاتفاق على تفكيك تدريجي للتعريفات الجمركية للسلع والبضائع في الاتجاهين، لكن الشركات الجزائرية (حكومية وخاصة) لم تقدر على منافسة نظيرتها الأوروبية لكون اقتصادها مصدرا للمشتقات النفطية بشكل رئيسي. ومنذ سنوات تطالب الجزائر بمراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي وصفته بأنه «مجحف» وغير «متوازن» وتسبب في خسائر مالية كبيرة لها. وخلال ولايته الأولى، وجه الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون أكثر من مرة بضرورة إعادة النظر في الاتفاقيات التجارية لا سيما مع الاتحاد الأوروبي. وحسب أرقام غير رسمية، فإن الجزائر تكبدت خسائر بنحو 30 مليار دولار منذ 2005، خصوصا جراء عمليات التفكيك الجمركي وبقاء حركة السلع والبضائع في اتجاه واحد من أوروبا نحو الجزائر.

> التوتر بين الطرفين بدأ منذ حظر شوكولاتة المرجان

حظر شوكولاتة المرجان

بداية التوتر بين الجزائر وبروكسل بدأت بحظر شوكولاتة المرجان، التي ذاع صيتها منذ الصيف الماضي، مدعومة بفيديوهات شخصيات مؤثرة على المنصات الاجتماعية. وجاء الحظر أولا في فرنسا التي شهدت رواجا كبيرا لهذا المنتج الجزائري واسع الاستهلاك لدى أفراد الجالية المغاربية خصوصا، بقرار من وزارة الزراعة التي اعتبرت أن الجزائر لم تستوف الشروط اللازمة للسماح لها بتصدير سلع تحتوي على مشتقات حليب مخصصة للاستهلاك البشري في الاتحاد الأوروبي. وخلص قرار وزارة الزراعة الفرنسية الذي صدر قبل أسابيع قليلة إلى أن استيراد منتج المرجان ليس مسموحا به في فرنسا بموجب ما قالت إنه «الإطار التنظيمي المعمول به». ولاحقا جرى تعميم هذا القرار لباقي الدول الاتحاد وجرى بموجبه منع دخول شوكولاتة المرجان الجزائري إلى الأسواق الأوروبية.

تصعيد أوروبي لتصدير اللحم الحلال

امتد الخلاف بين الطرفين إلى قضية تصدير اللحم الحلال من دول الاتحاد إلى الجزائر. في هذا السياق عبر المفوض الأوروبي للتجارة فالديس دومبروفسكيس، قبل أيام عن انزعاج واضح لبروكسل من اعتماد السلطات الجزائرية منذ العام 2023 على تراخيص يصدرها فقط مسجد باريس الكبير (يتبع للجزائر وتموله سنويا بـ 2 مليون يورو)، شرطا لتصدير اللحوم من دول التكتل نحو البلد العربي. وذكر المسؤول الأوروبي في هذا الشأن أن «المفوضية قد اتصلت بالسلطات الجزائرية في عدة مناسبات، وأعربت عن قلقها الشديد بشأن هذا الإجراء وحثتها على إعادة النظر فيه»، مضيفا أن بروكسل تدرك ما قال إنها «الآثار السلبية الخطيرة على تصدير المنتجات الغذائية الزراعية إلى الجزائر». وشدد مفوض التجارة الأوروبي على أن «المفوضية لا تدخر جهدا للعمل على تحسين العلاقات التجارية والاستثمارية مع الجزائر»، موضحا أن «السلطات التنفيذية للاتحاد الأوروبي تعمل على المستويين الفني والسياسي لمعالجة جميع الجوانب التي تعيق وصول المنتجات الأوروبية إلى السوق الجزائرية»، وخلص دومبروفسكيس، إلى أن الاتحاد الأوروبي يعتقد بأن تطبيق الجزائر في يونيو/ حزيران عام 2023، لإجراء الإضافي لإصدار شهادات الحلال، سيعرقل التجارة مع الاتحاد الأوروبي بشكل كبير باعتباره عائقا لا يبعث على الرضا ويعكر صفو العلاقات الثنائية.

سجال مستمر منذ 2010

في هذا السياق يعتقد وزير أسبق للتجارة في الجزائر ما بين 2010 و2014، مصطفى بن بادة، أن ما وصف بالقبضة الحديدية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في الأيام الأخيرة وتحديدا قضية شوكولاتة المرجان وتراخيص اللحم الحلال، ما هو إلا حلقة من حلقات سجال بين الطرفين منذ زمن طويل على خلفية تطبيق اتفاق الشراكة الذي يجمعهما منذ 2005، والذي باتت مراجعته أمرا حتميا، لكونه سار تقريبا في اتجاه واحد وكبد خزينة الجزائر خسائر بمئات مليارات الدنانير. وأوضح بن بادة في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الجزائر ومنذ السنوات الخمس الأولى لتطبيق الاتفاق وتحديدا سنة 2010، انطلقت في حوار مع الاتحاد الأوروبي على خلفية عدم تكافؤ الفرص في إطار اتفاق الشراكة، وأفضى الحوار إلى تأجيل نهاية التفكيك الجمركي المنصوص عليه من 2017 إلى 2020. ولفت المتحدث إلى أن أزمات كانت قد طفت إلى السطح بين الطرفين وأخرى بقيت خفية، على خلفية منع الاتحاد دخول عدة شحنات لمنتجات جزائرية تحت ذرائع وحجج مختلفة من بينها قضايا المعايير العالمية والبيئية وغيرها. وعلق بالقول: «الجزائر كانت تنظر إلى هذه التصرفات على أنها محجفة وأن الاتحاد يريد ابتزاز الجزائر وتحقيق مصالحه». وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي أبدى امتعاضه منذ 2020، عندما باشرت الجزائر إجراءات تهدف إلى تنويع الاقتصاد من خلال ترشيد الواردات وتشجيع الصادرات وسياسات التفضيل الوطني لتشجيع الإنتاج المحلي، وأيضا إجراءات لتنظيم مشاركة الشركات الأجنبية في الاستيراد وتراخيص الاستيراد، وهي التدابير التي نظرت إليها بروكسل على أنها «تقييدية».

عنصر من الجمارك الجزائري في مرفأ عنابة، يوليو 2023 (Getty)

اسواف

بورصة قطر تربح من خفض الفائدة

الدوحة ـ **اسامة سعد الدين**

انعكس قرار مصرف قطر المركزي بخفض أسعار الفائدة بواقع 55 نقطة أساس، على بورصة قطر، إذ حقق المؤشر خلال الأسبوع الأول لخفض الفائدة، مكاسب متفاوتة، حيث زاد الثلاثاء بنسبة 0,46% ليصل إلى النقطة 10490,98، ليربح 47,94 نقطة عن مستوى الاثنين. وجاء قرار «قطر المركزي»، لأول مرة منذ أكثر من أربع سنوات، عقب إعلان الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي) يوم الأربعاء الماضي، تخفيض أسعار الفائدة نصف نقطة مئوية.

ونص بيان المركزي القطري، على خفض أسعار فائدة الإيداع لدى المصرف بمقدار 55 نقطة أساس ليصبح 5,20%، وخفض سعر فائدة الإقراض من المصرف 55 نقطة أساس ليصبح 5,70%، وخفض سعر إعادة الشراء 55 نقطة أساس ليصبح 5,45%. وشهد الأسبوع الذي صاحب تحريك سعر الفائدة زيادة في مستويات سيولة البورصة، وصلت إلى 2,118 مليار ريال قياساً بـ 1,629 مليار ريال في الأسبوع الذي سبقه (الدولار = نحو 3,65 ريالات). رأى محللون ماليون أن خفض الفائدة لدى مصرف قطر المركزي، يدعم ويشجع الاستثمار في السوق المالي والبورصة، ويساهم في تحقيق ربحية للشركات المدرجة، ومكاسب تتجلى في زيادة التوزيعات المالية الربعية على المساهمين. واعتبر المحلل المالي وليد الفقهاء، أن خفض أسعار الفائد سيعطي مساحة جيدة للقطاعات الصناعية المتنوعة في الاقتصاد بشكل عام، وفيما يخص قطاعات البورصة سينعكس إيجابا على الشركات التي لديها نسب تمويل عالية، ومديونيتها مرتفعة، مثل قطاعي النقل والعقارات، في حين سيضغط على شركات القطاع المالي والبنوك من جهة الربحية، وفي الوقت نفسه، يدعم جودة الأصول لديها ويخفض نسب القروض المتعثرة للتمويل.

وأشار الفقهاء في حديث لـ« العربي الجديد»، إلى أن توقعات خفض الفائدة للأشهر المقبلة، والذي يعزز من السيولة في البورصة، يحتاج إلى أكثر من ستة شهور لاختلاف آجال واستحقاقات الودائع لدى البنوك، وأن تحول هذه الودائع باتجاه البورصة يحتاج وقتا، معتبرا توقيت القرار في الربع الأخير من العام يصب في صالح قطاعات البورصة. وحول العوامل التي جعلت خفض الفوائد لدى البنوك يصب في صالح البورصة، يوضح المحلل المالي، أحمد عقل، لـ«العربي الجديد» أنه من المعروف أن إيداع الأموال لدى البنوك، أقل مخاطرة من شراء الأسهم في قطاعات البورصة، سيما إذا كانت العوائد (الفائدة) قريبة من مستويات الاستثمارات بالأسهم، معتبرا رفع أسعار فائدة الإيداع لدى البنوك، كما حصل سابقا، شكّل عامل ضغط على الشركات المدرجة في البورصة، لأن كثرا من المستثمرين فضّلوا إيداع أموالهم لدى البنوك للحصول على فوائد كانت تتعدى 5,7%، في المقابل يصعب على معظم الشركات المدرجة بالبورصة، توزيع أرباح «مغرية» للمستثمرين. أما مع خفض الفائدة، فتصبح عوائد البنوك أقل، وتوزيعات أرباح الشركات أكثر إغراء، خاصة في ظل توقعات مزيد من الخفض على مستوى الفيدرالي الأميركي والذي سينعكس أيضا على مصرف قطر المركزي، واعتبر عقل ذلك اهم العوامل في توجه المستثمرين نحو السوق المالي.

ولفت المحلل المالي إلى أن انخفاض فوائد الإيداع يعني انخفاض الفوائد المدفوعة على القروض، ما ينعكس إيجابا على الشركات المدرجة وعليها قروض بنكية مرتفعة، إذ تستفيد من خفض هذه الفوائد بتقليل المصروفات، ما يرفع مستوى الربحية وتوزيعات العوائد السهمية وجذب المزيد من مستثمرين. وتزامن قرار المركزي خفض الفوائد البنكية، مع قرار مجلس إدارة مجموعة بنك قطر الوطني، بإعادة شراء أسهم البنك لدى بورصة قطر، بقيمة تصل إلى 2,9 مليار ريال، بعد الحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، والتي لم تصدر بعد. وحسب بيان المجموعة، سيكون تمويل إعادة شراء الأسهم من أرباح «قطر الوطني» المدورة والأموال السائلة الفائضة المتاحة، وأكدت المجموعة أنها ستواصل الاحتفاظ باحتياطيات رأسمالية قوية أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية لمصرف قطر المركزي ولجنة بازل الثالثة، ولا يتوقع حدوث أي تأثير جوهري على رأس المال أو النسب المالية المرتبطة به.

تونس تثبت الفائدة تحت ضغوط التضخم

قال البنك المركزي التونسي في بيان إنه أبقى سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند 8% وذلك للمرة الخامسة على التوالي منذ نهاية عام 2022، معللا قراره باستمرار المخاطر المحيطة باقتصاد البلاد ولا سيما التضخم. (Getty)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

مال وسياسة

يتعرض وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش لهجوم واسع من الصحافة العبرية، على خلفية اتجاهه نحو استغلال أموال صناديق التقاعد من أجل تغطية العجز الكبير في الموازنة العامة، وتغطية الإنفاق الحكومي الضخم الناتج من زيادة الإنفاق العسكري، وتعويض التراجع في الإيرادات الحكومية

سموتريتش في ورطة

استخدام صناديق التقاعد الإسرائيلية لسد العجز في الموازنة

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

تخطط حكومة دولة الاحتلال لتوظيف صناديق تقاعد الإسرائيليين في تغطية العجز في الميزانية العامة الناجم عن تعاظم النفقات العسكرية وغيرها بفعل تواصل العدوان على غزة ولبنان، حيث أفصح وزير المالية في دولة الاحتلال بتسلئيل سموتريتش عن رغبته في استغلال صناديق التقاعد لسد العجز الناجم عن زيادة عبء نفقات الحرب. وذكرت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، في عددها الصادر أمس الخميس، أن صناديق التقاعد التي تضم 2,5 تريليون شيكل (حوالي 700 مليار دولار)، باتت في بؤرة استهداف سموتريتش، الذي يتزعم حركة «الصهيونية الدينية». ولفتت الصحيفة إلى أن سموتريتش صاغ «قانون التسويات» المتعلق بميزانية الدولة بحيث يسمح بإخضاع صناديق التقاعد للجنة يكون لوزير المالية الحق المطلق في تعيين أعضائها. ونقلت الصحيفة العبرية عن مسؤول في دائرة اقتصادية حكومية قوله إن توجهات سموتريتش بشأن صناديق التقاعد تثير الشبهات. وفي سياق متصل، لفتت الصحيفة إلى أن حالة انعدام اليقين وتهاوي الثقة بالاقتصاد دفعت الكثير من الإسرائيليين إلى التهافت على فتح حسابات مصرفية في بنوك خارجية. ونقلت الصحيفة عن مسؤول اقتصادي في دولة الاحتلال أن زيادة إقبال الإسرائيليين على فتح حسابات في بنوك أجنبية ترجع بشكل أساسي إلى خشيتهم من عدم قدرتهم على فتح هذه الحسابات في المستقبل.

من ناحيتها، كانت صحيفة «هآرتس» العبرية أكثر حدة في انتقادها لمخططات سموتريتش تجاه صناديق التقاعد. وفي تحليل نشرته في عددها الصادر أمس الخميس، اتهمت الصحيفة سموتريتش بأنه يسعى إلى السطو على صناديق التقاعد. وأضافت الصحيفة أن حكومة نتنياهو لم تكتف بعدم التحرك لضمان استقرار الأوضاع الاقتصادية «بل إنها تعمد إلى زيادة حدة الأزمة الاقتصادية من خلال إدارتها الفاشلة المتحررة من أي منطق». واتهمت الصحيفة سموتريتش، الذي وصفته بـ«وكيل الفوضى»، بجلب «كارثة اقتصادية واجتماعية على إسرائيل»، مستدركة بأن المسؤولية تقع أيضاً على عاتق الحكومة بأكملها وتحديداً رئيسها بنيامين نتنياهو. ونقلت الصحيفة نتائج استطلاع تظهر مدى شعور الإسرائيليين بتدهور أوضاعهم الاقتصادية. وحسب الاستطلاع الذي أجرته «سلطة الاستهلاك» التابعة لنقابة العمال العامة (الهستدروت)، فإن 40% من الذين شاركوا في الاستطلاع أكدوا حدوث تدهور في أوضاعهم الاقتصادية، في حين أن 17% منهم اعترفوا بأنهم تنازلوا عن العلاج الطبي بسبب ارتفاع أسعار الخدمة الصحية. وأشارت «هآرتس» إلى أنه حسب معطيات منظمة «يفتحون القلوب»، التي تعنى بتقديم مساعدات للطبقات الفقيرة، فقد حدثت زيادة بنسبة 25% على عدد العائلات التي تطلب مساعدات عشية الاحتفال بعيد رأس السنة العبرية القريب.

تردد استثماري

يقول موقع «كالكاليست» إن المستثمرين الأجانب يترددون في الاستثمار في السوق الإسرائيلية منذ بداية «الانقلاب القانوني» التي يعد سموتريتش أحد قادته. ولم تؤد الحرب إلا إلى تفاقم الوضع، ومنذ ذلك الحين قلصوا أيضا اهتمامهم بإسرائيل، وفي الأشهر الستة الأولى من الحرب باعوا سندات وأسهما بقيمة 20 مليار شيكل. ويعتبر سوق الأوراق المالية، غير جذاب بشكل خاص في ضوء هذا المستوى من المخاطر المرتفعة التي تتزايد في إسرائيل.

وزير المالية الإسرائيلي 5 مارس 2023 (Getty)

تضم صناديق التقاعد التي يستهدفها سموتريتش 700 مليار دولار

وحسب معطيات المنظمة، فإن المزيد من الأزواج الشباب والعائلات التي يعمل أربابها والتي كانت تعد من الطبقة الوسطى باتت تتوجه لتلقي مساعدات. وأبرزت الصحيفة حقيقة أن حكومة نتنياهو لجأت إلى تقليص تمويل الخدمات الضرورية، ولا سيما: التعليم، الصحة والمواصلات، إلى جانب إقدامها على زيادة قيمة الضرائب على الجمهور والمرافق الإنتاجية. وعلى صعيد آخر، ذكرت الصحيفة أن توجه الاقتصاد الإسرائيلي. ولفت الموقع إلى أنه جاء في ديباجة قانون المستوطنات أن مهمة اللجنة هي «تعزيز المنافسة في الاقتصاد الإسرائيلي، مع الاهتمام بمستوى سيولة التداول في البورصة الإسرائيلية، مع ضمان المصالح الفضلى لعملاء الكيانات المالية، وسيكلف وزير المالية بتشكيل لجنة عمومية». وبعبارة أخرى، فإن التركيز في التعامل مع التركزات المؤسسية يكون بشكل عام في التركيز على تحسين السيولة في سوق الأوراق المالية الإسرائيلية.

وهنا تبدأ حالة عدم اليقين والتكهنات بشأن الاتجاه الذي ستتجه إليه هذه اللجنة، وفق كالكاليست، حول ما إذا كان سيتم تفكيك الكيانات المؤسسية الكبيرة وتوزيع الاستثمارات العامة على عدد أكبر من المديرين، أو ما إذا كان سيتم اتخاذ خطوات من شأنها إزالة الحواجز وتشجيع زيادة الاستثمار في إسرائيل، أو الخوف الكبير من إجراءات عدوانية من شأنها أن تجبر المؤسسات على زيادة استثماراتها في الاقتصاد الإسرائيلي، أي جمع أموالها الخاصة لمن يدخرونها من أجل الادخار وكبح تراجع جاذبية الاستثمار في إسرائيل. والمسألة المحيرة الأخرى هي تشكيل اللجنة، التي يعمل فيها ما لا يقل عن 11 عضوًا: مفوض هيئة سوق المال، رئيس هيئة الأوراق المالية، مفوض المنافسة، نائب أمين المظالم (القانون الاقتصادي)، أربعة ممثلين عن وزارة المالية (مدير عام المالية)، والمحاسب العام ومفوض الميزانيات وكبير الاقتصاديين، بالإضافة إلى ممثلين عامين، ولكن لم يتم تعيين ممثل لبنك إسرائيل.

وشرح الموقع أن مدخرات الجمهور الإسرائيلي على المدى الطويل تنمو بمعدل مرتفع. يرجع جزء من الزيادة إلى المعاش الإلزامي الذي يجبر جميع الموظفين وأصحاب العمل على تخصيص أموال كل شهر لمدخرات معاشات التقاعد. كما أن معظم المبلغ تتم إدارته من قبل أقل من عشرة كيانات، وبشكل رئيسي من قبل شركات التأمين الخمس الكبرى التي تدير كل منها عدة مئات من مليارات الشواكل.

وعندما لا تكون إسرائيل جذابة حقًا للاستثمار، فإن مدخرات التقاعد العامة تنمو فقط، حسب ادعاء سموتريتش، لتحسين حالة الاقتصاد وسوق رأس المال المتعثر، وفق «كالكاليست».

رؤية

التركّز والفساد يهزمان لبنان في الحرب التكنولوجية

رشا ابو زكي

فجأة تحولت أجهزة النداء (بايجر) التي تستخدم في المطاعم والمستشفيات، وأجهزة اللاسلكي القديمة النمسية، إلى قنابل متنقلة بيد آلاف العناصر التابعين لحزب الله في لبنان. وبعد يومين داميين الثلاثاء والأربعاء الماضيين، انتهيا بقتل 37 شخصاً وجرح 2931، وفق وزارة الصحة اللبنانية، استطاعت إسرائيل تتبع قيادات حزب الله يوم الجمعة الماضي، ومعرفة مكان اجتماعهم في الضاحية الجنوبية لبيروت، مرتكبة مجزرة أدت لقتل حوالي 51 شخصاً، غالبيتهم من المدنيين، وجرح العشرات، فيما يبقى 10 أشخاص في عداد المفقودين. وسبقت هذه الأحداث، عمليات اغتيال دقيقة طاولت عناصر حزب الله في البيوت وعلى الطرقات، فيما تلعب تكنولوجيا المراقبة الإلكترونية الإسرائيلية دوراً حيوياً في غالبية هذه الهجمات.

وقال الجيش الإسرائيلي، وفق تقرير لوكالة «رويترز»، إن لديه كاميرات مراقبة أمنية وأنظمة استشعار عن بعد على المناطق التي ينشط فيها حزب الله، وإنه يرسل بانتظام طائرات استطلاع مسيّرة عبر الحدود للتجسس على خصمه.

في الواقع، فإن سباق تسلّح الذكاء الاصطناعي العالمي سيحدد مستقبل الجغرافيا السياسية والهيمنة الاقتصادية العالمية المقبلة، والرابحون في الحروب المقبلة معروفون مسبقاً.

وقد أصبحت الطائرات المسيرة المطورة تكنولوجيا، إضافة إلى تتبع الاتصالات، والتفجير عن بعد، من الأدوات المستخدمة بكثرة في عمليات الاغتيال خلال الثلاثة عقود الأخيرة، إلا أن عملية البايجر تعتبر الأولى من نوعها في التاريخ، من حيث الاغتيال الجماعي محدد الأهداف، ويمكن اعتبارها البداية البدائية للحروب التكنولوجية المقبلة، من خلال أدوات وخطط مركّزة بيد عدد قليل من الدول، وإسرائيل على رأسها. ضخت شركات رأس المال الاستثماري الأميركية ما يقرب من 100 مليار دولار في شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا الدفاعية في الفترة من 2021 إلى 2023، وهو مبلغ أعلى بنسبة 40% من السنوات السبع السابقة مجتمعة، وفق التقرير الأخير لمعهد واتسون في تقريره «كيف تعمل شركات التكنولوجيا الكبرى ووادي السيليكون على تحويل المجمع الصناعي العسكري» المنشور في إبريل/ نيسان 2024. لا بل إن وكالات الاستخبارات الأميركية منحت 28 مليار دولار لشركة مايكروسوفت وأمازون والفابت (الشركة الأم لغوغل) بين عامي 2018 و2022، ومن المرجح أن تكون القيمة الفعلية لعقود البنتاغون ومجتمع الاستخبارات الأميركي (اتحاد يضم 16 وكالة حكومية فيدرالية أميركية منفصلة) أعلى بكثير، حيث إن «العديد من أكبر العقود المعروفة لوزارة الدفاع ومجتمع الاستخبارات مع شركات التكنولوجيا الأميركية سرية ومحظورة من قواعد بيانات المشتريات العامة»، بحسب المعهد ذاته.

وعملياً، تمثل الولايات المتحدة وشركاؤها في التحالف 63% من الإنفاق العالمي على التكنولوجيا العسكرية والتدريب، وفق بحث نشرته جامعة إنديانا في عام 2020.

وتعمل شركات المقاولات الدفاعية الكبيرة والصغيرة في صناعة التكنولوجيا، فضلاً عن رأس المال الاستثماري الخاص، على تحويل الاقتصاد السياسي للحرب إلى اتجاهات جديدة. فقد كانت الصناعة التكنولوجية أساسية في تطوّر نمط الحروب، وجعلها أكثر فتكاً ورعباً. وأطلق على الحرب العالمية الأولى مثلاً تسمية «حرب الكيميائيين»، حين جرى تطوير أربعة أنواع رئيسية من الغازات خلال الحرب: الغاز المسيل للدموع، والكلور، والفوسجين، وغاز الخردل، وأصبح كل منها أكثر فعالية مع استمرار الحرب، من خلال التكنولوجيا التي استخدمت وشملت تصنيع الغاز، ونشره بطريقة منهجية، تسببت في إصابات جماعية. ولعبت التكنولوجيا دوراً حاسماً في الحرب العالمية الثانية، حيث أسهمت في تطوير أسلحة واستراتيجيات جديدة غيّرت مجرى الحرب. على سبيل المثال، أدى استخدام الرادار وأنظمة تصويب القنابل إلى تغيير جذري في أساليب القتال الجوي. وفق دراسة نشرت في عام 2011 بعنوان «تكنولوجيا الحرب العالمية الثانية التي غيرت الحرب».

فيما أصبحت الهجمات باستخدام الطائرات بدون طيار والمراقبة الجوية المتقدمة التي تعتمد على تكنولوجيا التوجيه عن بُعد مشهداً جديداً في الحروب، ولبنان وفلسطين مسرح تجارب موسّع حالياً لهذا النوع من التكنولوجيا الحربية. هذا إضافة إلى ازدياد دقة الهجمات الإلكترونية، واتساع رقعة أضرارها، وكان أقربها فيروس «ستوكسنت» الذي جرى توجيهه نحو برنامج إيران النووي عام 2010، فعطل أجهزة الطرد المركزي في المنشآت النووية هناك.

وقال تقرير لوكالة رويترز إن حزب الله بدأ يشتبه في أن إسرائيل تستهدف مقاتليه، عبر تتبع هواتفهم المحمولة وكاميرات المراقبة المثبتة على المباني في البلدات الحدودية.

في الواقع، تمتلك إسرائيل جيشاً موازياً من العاملين في التكنولوجيا المتطورة، ومنذ بدء الحرب على غزة، فإن 28 ألف موظف في شركات التكنولوجيا الفائقة المحلية والدولية العاملة في إسرائيل تركوا وظائفهم للالتحاق بالجيش التكنولوجي الإسرائيلي على الجبهة الحربية، وغالبية هؤلاء، كانوا موجودين في مواقع وظيفية متقدمة في شركاتهم، ما يعني امتلاكهم خبرات واسعة.

أما لبنان فيأتي في المرتبة الـ92 في مؤشر الابتكار العالمي 2023 الذي يضم 132 دولة، وفي المرتبة الـ125 في تقييم المؤسسات، والـ96 في البنية التحتية والمخرجات الإبداعية، والـ86 في مخرجات المعرفة والتكنولوجيا، والـ96 في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والـ87 في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والـ112 في البنية الأساسية التكنولوجية العامة.

ومن دون إنكار تأثير هيمنة الدول الكبرى على البنية التكنولوجية العالمية، وتركّز الشركات الأكثر تأثيراً في قلة من الدول، بينها الولايات المتحدة وإسرائيل، إلا أنه لا يمكن تخطي كذلك التأثيرات المحلية على التخلف التكنولوجي في لبنان، وهذه التأثيرات تتمثل بالفساد العميق الذي يضرب البنية الاقتصادية اللبنانية، وخاصة تلك التي تشكل أساس التقدم التكنولوجي.

حين التحدث عن البنية التحتية اللازمة لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يظهر كيف أن لبنان يعيش منذ انتهاء الحرب الأهلية في مطلع التسعينيات من دون كهرباء منتظمة، مع سيطرة الصفقات والفساد على القطاع الذي كلّف لبنان أكثر من 130 مليار دولار من السرقات والمشاريع الفاشلة على مدى السنوات الماضية. أما سرعة الإنترنت وتغطيته، فتندرجان في الخانة نفسها للفساد المتراكم، وسط ترهل البنية التحتية، خاصة ما بعد انكشاف الأزمة المالية في عام 2019. ومع بدء الأزمة الأخيرة هذه، تراجع حجم المشاريع المرتبطة بالبنية التحتية، وتدهور وضع الكهرباء، ليصل إمداد الدولة لما يقل عن 3 ساعات يومياً.

الأسواق تتجاهل الحرب... وإمدادات النفط تطمئن المستثمرين

تتجاهل الأسواق العالمية حتى الآن الحرب على لبنان، في ظل تردد طهران في الانضمام للحرب. وربما يتواصل استمرار الأسواق ما دامت إمدادات النفط من المنطقة تتدفق

لندن ـ **العربي الجديد**

حتى الآن، يبدو أن الأسواق العالمية منشغلة بتداعيات خفض الفائدة على الدولار وأرباح الشركات الأميركية، أكثر من اهتمامها بحرب لبنان. ويرى محللون أنه ما دام لبنان ليس دولة نفطية وكذلك إسرائيل، وما دامت إمدادات النفط مستمرة، فإن ما يحدث على الصعيد البشري غير مهم بالنسبة للمستثمرين. ويلاحظ في هذا الصدد، أن أسعار النفط بدلاً من الارتفاع بسبب الحرب على لبنان، تراجعت بنحو 1,5 دولار في التعاملات الصباحية في لندن. ووفق بيانات بلومبيرغ، تراجع خام غرب تكساس بنحو 1,47 دولار في السوق الآجلة لعقود نوفمبر، لينخفض إلى 68,22 دولارا، كما تراجع خام برنت لنفس العقود بنحو 1,49 دولار لينخفض إلى 71,94 دولارا. وتواصل أسعار النفط الانخفاض، على الرغم من خطورة الحرب الإسرائيلية على كامل منطقة الشرق الأوسط.

في هذا الشأن، قال مايكل هورويتز، رئيس قسم تحليل المعلومات في شركة لو بيك الدولية للاستشارات ومقرها البحرين: «يمكن للجانبين التصعيد أكثر، لكننا بالفعل عند مستوى من العنف يضاهي حرب لبنان الثانية» عام 2006، وذلك وفق ما نقلت عنه نشرة «أويل برايس» مساء الأربعاء. وأضاف أن التمييز بين الصراع المستمر والحرب واسعة النطاق «أصبح ضيقًا للغاية، لدرجة أنه أصبح غير ذي صلة تقريبًا». ويبدو أن أسواق الطاقة تستبعد حتى الآن دخول إيران في حرب مباشرة ضد إسرائيل. وفي سوق تل أبيب، ظلت العملة الإسرائيلية الشيكل مستقرة كما ارتفعت بورصة تل أبيب، حتى مع احتدام الحرب على لبنان. وفي أسواق الأسهم العالمية، أغلقت أسواق آسيا الرئيسية مرتفعة أمس الخميس، حيث أغلقت مؤشرات نيكاي في اليابان وهانغ سانغ في كوريا الجنوبية على تحسن، كما ارتفعت مؤشرات يورو ستوك وفوتسي 100 في لندن وكاك الفرنسي وداكس الألماني لدى الافتتاح. وكان مؤشر ناسداك قد أغلق مرتفعاً يوم الأربعاء، وواصلت الأسهم الصينية الارتفاع في نهاية تعاملات الخميس، تزامناً مع اتخاذ الحكومة خطوات موسعة لتحفيز النشاط الاقتصادي، سواء على صعيد السياسة النقدية أو المالية.

وصعد مؤشر «سي إس أي 300» بنسبة 4,23%، أو ما يعادل 143 نقطة، إلى 3545 نقطة في الختام، ليواصل الارتفاع للجلسة السابعة على التوالي ويغلق عند أعلى مستوى في قرابة شهرين.

الذهب يواصل الارتفاع بسبب توقعات بخفض جديد للفائدة

على صعيد الذهب، يرى مستثمرون أن المعدن النفيس بدأ صعود جديدة قد تدفعه إلى بلوغ 3000 دولار للأوقية (الأونصة)، لكن هذا الصعود غير مرتبط بالحرب الإسرائيلية على لبنان. ويقول موقع «كيتكو» المتخصص في المعادن الثمينة، إن «المستثمرين رغم أنهم قلقون من أن أسعار الذهب قد تكون مبالغا فيها، ولكن ليس لديهم ما يخشونه، حيث إن مجموعة جديدة من الدوافع تدفع المعدن الثمين إلى ارتفاع مميز آخر، وهذا الارتفاع سيصل إلى 3000 دولار للأوقية في وقت قصير، وقد لديلان سميث، كبير الاقتصاديين في شركة روزنبرغ للأبحاث. وفي مقابلة مع صحيفة «فايننشال بوست» الكندية أول من أمس الأربعاء، سُئل سميث عما إذا كان يعتقد أن ارتفاع الذهب يمكن أن يستمر بعد أن ارتفع المعدن الأصفر بالفعل بهذه السرعة حتى الآن. أجاب بأن الذهب يشهد في الواقع ارتفاعين منفصلين، ولكل منهما محركاته المميزة، مما يعني أن المرحلة التالية من السوق الصاعدة قد بدأت للتو. وقال سميث: «أعتقد أننا شهدنا ارتفاعًا كبيرًا جدًا في الذهب خلال الأسبوع الماضي، منذ أن قام بنك الاحتياط الفيدرالي بتخفيض سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس». وتابع أن «هذا شيء كنا نتوقع أن يحصل لبعض الوقت. لكنني أعتقد أن هناك شيئًا مهمًا يحدث في سوق الذهب من حيث التغيير الكبير، في ما يدفع سعر الذهب مقارنة بالارتفاعات الكبيرة التي شهدناها في بداية هذا العام، ولهذا السبب نحن متفائلون بما يحدث. ونعتقد أن هناك المزيد في المستقبل.

دخان يتصاعد من جنوب لبنان بعد قصف إسرائيلي، 25 سبتمبر2024 (حسين مليبش/ فرانس برس)

بلجيكا نحو حظر الغاز الروسي لأوروبا

بروكسل ـ **العربي الجديد**

تسعى بلجيكا إلى فرض حظر على واردات الغاز الطبيعي المسال الروسي إلى الاتحاد الأوروبي، لأن نظام العقوبات الحالي لا يمكنه وقف الواردات المتزايدة في محطات الاستيراد في الاتحاد، حسبما صرح وزير الطاقة البلجيكي، تين فان دير سترايتن، لصحيفة فايننشال تايمز، ونقلت عنه ذلك نشرة «أويل برايس» أمس الخميس.

وكانت بلجيكا إلى جانب هولندا وإسبانيا وفرنسا، من أكبر الدول المستوردة للغاز الطبيعي المسال الروسي في الأشهر الأخيرة، خاصة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا وقطع العديد من عملاء الغاز الروسي في الاتحاد الأوروبي خطوط الأنابيب الروسية.

والآن، ترى بلجيكا أن محاولات الاتحاد الأوروبي الأخيرة لخفض عائدات الغاز الطبيعي المسال الروسي غير كافية ولا تسمح للشركات الأوروبية بالخروج من عقود الغاز الطبيعي المسال طويلة الأجل التي وقّعتها مع روسيا. ووفق «أويل برايس»، تم توقيع معظم هذه العقود قبل عام 2022 الذي بدأت فيه الحرب على أوكرانيا. وقال فان دير سترايتن لصحيفة فايننشال تايمز: «لدينا غاز روسي يأتي إلى بلجيكا، ولقد بحثت تحت كل حجر لمعرفة سبب تدفق هذا الغاز لبلادنا، ولكن تشريعات الغاز لا تساعد»، مضيفاً: «نحن بحاجة إلى نهج أوروبي متكامل»، وتتضمن أحدث حزمة من العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي ضد روسيا بسبب غزوها لأوكرانيا، حظر خدمات إعادة تحميل الغاز الطبيعي المسال الروسي من أراضي الاتحاد الأوروبي إلى دول ثالثة. ويطبق الحظر بعد فترة انتقالية مدتها 9 أشهر. وقال الاتحاد إن هذا يشمل عمليات النقل من سفينة إلى سفينة والنقل من السفينة إلى الشاطئ، بالإضافة إلى عمليات إعادة التحميل، ولكنه لا يؤثر على الاستيراد، ولكن فقط إعادة التصدير إلى دول ثالثة عبر الاتحاد الأوروبي. وفي محاولة لتقييد عائدات الغاز الطبيعي المسال الروسي، وافق الاتحاد الأوروبي أيضًا على حظر الاستثمارات الجديدة، فضلاً عن توفير السلع والتكنولوجيا والخدمات لاستكمال مشاريع الغاز الطبيعي المسال قيد الإنشاء في روسيا، مثل مشروع «يامال أو سيبيريا 2» للغاز بين روسيا والصين الذي يواجه عقبات جيوسياسية.

33 % من إيرادات ميزانية روسيا تأتي من ضرائب الطاقة

علاوة على ذلك، تحظر الكتلة الأوروبية الآن استيراد الغاز الطبيعي المسال الروسي إلى محطات استيراد محددة غير مرتبطة بشبكة خطوط أنابيب الغاز في الاتحاد الأوروبي. ولكن على الرغم من ذلك، فإن هذه التدابير لم تحد من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي المسال الروسي. كما دعت صوفي هيرمانز، وزيرة سياسة المناخ والنمو الأخضر الهولندية، هذا الأسبوع، إلى فرض عقوبات إضافية من خلال «نهج أوروبي مشترك» مع زيادة واردات الغاز الطبيعي المسال الروسي إلى روتردام، أكبر ميناء في أوروبا. وتعد صادرات الغاز الروسي لأوروبا من أهم موارد الخزينة الروسية، إذ أن الميزانية الروسية تعتمد بنسبة 33% على الضرائب المتحصلة من الطاقة، إذ يمثل الغاز نسبة كبيرة من هذه الضرائب، وتمثل ضرائب الغاز نسبة 6% من دخل الميزانية الروسية.

سفينة غاز مسال في توسكاني ضمن خطة خفض الغاز الروسي (فرانس برس)